

دلالة التلاحق الفعليّ في دعاء الإمام الحسن
العسكريّ عليه السلام في كلّ صباح

**Significance of Verbal Succession in Imam
Al-Hasan Al-Askari's (PBUH) Supplication
in Every Morning**

أ.م. د. عماد فاضل عبد
جامعة بابل
كلية العلوم الإسلامية

**Asst. prof. Dr. Emad Fadhil Abd
University of Babylon
College of Islamic Sceinces**



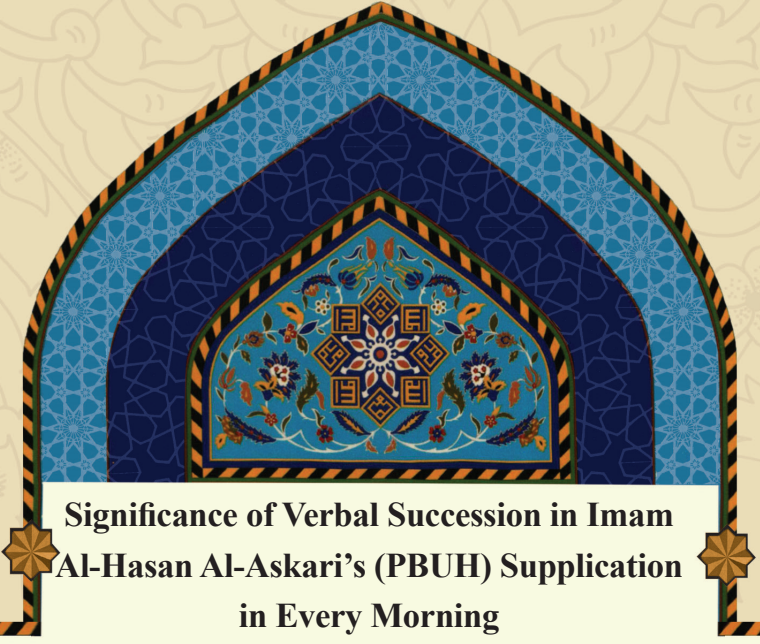
دلالة التلاحق الفعليّ في دعاء الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام في كلّ صباح

الملخص:

من المعلوم أنّ النصوص الواردة عن المعصومين عليه السلام تقف في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة، إن بنية وإن محتوى، فهي دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين، من هنا كانت هذه النصوص بتنوعها من أدعية وخطابات ومكاتبات ورسائل غرضاً للدراسات المختلفة، وهذه الدراسة محاولة موجزة للوقوف على ظاهر لغويّة تمّ رصدّها في دعاء الإمام الحسن العسكري عليه السلام هي ظاهرة التلاحق الفعلي، والتي تعني مجيء الفعل في إثر الفعل، ومن ثمّ تلمّس دلالاتها ومقاصدها.

الكلمات المفتاحية:

التأكيد، التلاحق الفعلي، دعاء الإمام العسكري عليه السلام، الدلالة الزمنية للفعل، المبالغة.



Significance of Verbal Succession in Imam Al-Hasan Al-Askari's (PBUH) Supplication in Every Morning

Abstract:

The texts received from the infallible imams (PBUH) represent the highest rank of eloquence and rhetoric in its structure and content. The texts are below the Creator's words and higher than the created words. Therefore, these texts including supplications, speeches, correspondences, and letters become the subject of different studies. This study is an attempt to scrutinize a linguistic phenomenon in imam Hasan Al-Askari's (PBUH) supplication, which is verbal succession that means the verb comes after a verb then interpret the meaning of this phenomenon.

key words:

emphasis, verbal succession, imam Hasan Al-Askari's supplication, meaning of verb time, and exaggeration.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على
نبيه الأمين وآل بيته الطيبين الطاهرين.
وبعد

فلا جرم أن أسلوب الخطاب
الصادر من المتكلم الحكيم يكون نابعاً
من طبيعة الرسالة التي يريد إبلاغها أولاً،
ومقام المخاطب ثانياً، فهو يعتمد إلى اختبار
كل ما يراه مناسباً بل وضرورياً من وسائل
البيان الخطابي لإبلاغ تلك الرسالة بصورة
تامة.

ولأننا نعتقد أن الإمام المعصوم
يمثل الوجود الإنساني المتكامل في أعلى
مراتبه، وعلى كل جوانبه، ومن ثم يكون
خطابه مطابقاً تماماً لمقتضى الحال سواء من
جهة اختياره لألفاظه، أو بنائه وأسلوبه،
فالتنوع البياني بلحاظ الحال ومقامات
السياق كان حاضراً بقوة.

من هنا اتخذت الدراسات اللغوية
خطاب المعصوم غرضاً لها؛ لرصد أساليبه،
ومحاولة الوقوف على دلالاتها، سواء أكان
ذلك الخطاب موجهاً نحو المخلوقين على
اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم أم كان دعاءً
وتضرعاً لله سبحانه وتعالى.

وتأسيساً على ذلك عُقد هذا البحث

للوقوف على إحدى الظواهر اللغوية
البارزة في دعاء واحد من أئمة الهدى، هو
الإمام الحسن العسكري عليه السلام، تلك هي
ظاهرة التلاحق الفعلي، ونعني بها مجيء
الفعل في إثر الفعل، إذ إن هذا التلاحق
- بحسب اعتقادنا الجازم - لم يأت اتفاقاً،
بل عن قصد وإرادة منه عليه السلام لأغراض
يحاول هذا البحث تلمسها والوقوف
عليها إن شاء الله.

وقد توسل البحث في الوصول إلى
مبتغاه بثلاثة مطالب سبقن بتمهيد، ولحقن
بخاتمة.

أمّا التمهيد: فجاء مقارنة تأصيلية
ليبيان مفهوم التلاحق.

وأمّا المطلب الأول: فجاء للوقوف
على دلالة التلاحق في الفعل الماضي.

وأمّا المطلب الثاني: فكان لبيان
دلالة التلاحق في الفعل المضارع.

وأمّا المطلب الثالث: فعُقد
للتكشيف عن دلالة التلاحق في فعل
الأمر.

ثم خُتم البحث بعرض لأهم ما
توصل إليه البحث من نتائج.





التمهيد: مفهوم التلاحق مقارنة

تأصيلية

مفهوم التلاحق في اللغة
والاصطلاح

أولاً: في اللغة

الناظر في معاجم اللغة يجد أنّ مفهوم التلاحق ورد فيها على معانٍ عدة، يمكن عرضها على النحو الآتي:

١- التابع

وهو من أقرب المفاهيم دلالة على التلاحق، فقد ذكر الخليل (ت ١٧٥هـ) أنّ التابع هو «التالي، ومنه التَّبَعُ والمتابعة، والإِتِّبَاعُ، يتبعه: يتلوه. تَبِعَهُ يَتَّبِعُهُ تَبْعًا، وَالتَّبَعُ: فعلك شيئاً بعد شيء. تقول: تَتَّبَعْتُ علمه، أي: اتبعت آثاره»^(١)، وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «التَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ لَا يَشْدُ عَنْهُ مِنَ الْبَابِ شَيْءٌ، وَهُوَ التَّلَوُّ وَالْقَفْوُ. يُقَالُ تَبِعْتُ فُلَانًا إِذَا تَلَوْتَهُ وَاتَّبَعْتَهُ. وَاتَّبَعْتُهُ إِذَا حَقَّقْتُهُ»^(٢).

٢- الاطراد

يراد منه التتابع، وهو ما أشار إليه ابن فارس بقوله: «اَطْرَدَ الشَّيْءُ اَطْرَادًا، إِذَا تَابَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا، كَأَنَّ الْأَوَّلَ يَطْرُدُ الثَّانِي»^(٣)، وكذا فعل ابن منظور (ت ٧١١هـ)، إذ قال: «اَطْرَدَ الشَّيْءُ: تَبَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا وَجَرَى، وَاطْرَدَ الْأَمْرُ: اسْتَقَامَ. وَاطْرَدَتِ الْأَشْيَاءُ إِذَا تَبَعَ بَعْضُهَا بَعْضًا. وَاطْرَدَ الْكَلَامُ إِذَا تَتَابَعَ. وَاطْرَدَ الْمَاءُ إِذَا تَتَابَعَ سَيْلَانُهُ»^(٤).

٣- التدارك

وَمَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ لِلْحَقِّقِ الْجَوْهَرِيِّ (ت ٣٩٣هـ)، فقد قال: «الإِدْرَاكُ: اللُّحُوقُ. يُقَالُ: مَشَيْتَ حَتَّى أَدْرَكْتُهُ، وَعِشْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُ زَمَانَهُ. وَأَدْرَكْتُهُ بَبَصَرِي، أَي رَأَيْتَهُ. وَأَدْرَكَ الْغُلَامُ وَأَدْرَكَ الثَّمَرُ، أَي بَلَغَ»^(٥). وتبعه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بقوله: «طلبه حتى أدركه أي لحق به وأدرك منه حاجته ... وتدارك

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٤٥٥، مادة (طرذ).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٢٦٨، مادة (طرذ).

(٥) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٤، ص ١٨٥٢، مادة (درك).

(١) الفراهيدي، كتاب العين، ج ٢، ص ٧٨، مادة (تبع).

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٣٦٢، مادة (تبع).

القوم: لحق آخرهم بأولهم»^(١).

وَشِدَّةٍ وَصُعُوبَةٍ»^(٥).

٤- الترادف

٦- التوالي

قال الخليل: «ردف: الرَّدْفُ: ما تَبَعَ شَيْئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيءٌ خَلْفَ شيءٍ فهو التَّرَادُفُ، والجميعُ: الرُّدَافُ»^(٢)، وإلى مثله ذهب ابن منظور بقوله: «ردف: الرَّدْفُ: مَا تَبَعَ الشَّيْءَ. وَكُلُّ شَيْءٍ تَبَعَ شَيْئاً، فَهُوَ رَدْفُهُ، وَإِذَا تَتَابَعَ شَيْءٌ خَلْفَ شَيْءٍ، فَهُوَ التَّرَادُفُ، وَالْجَمْعُ الرُّدَافُ»^(٣).

قال الخليل: «وتَلَا الشَّيْءَ: تَبِعَهُ تَلَوًّا»^(٦)، وأشار إلى ذلك ابن منظور بقوله: «تَلَّاتِ الْأُمُورُ: تَلَا بَعْضُهَا بَعْضاً، وَأَتَلَيْتُهُ إِيَّاهُ: أَتَبَعْتُهُ. وَاسْتَتَلَاكَ الشَّيْءُ: دَعَاكَ إِلَى تَلَوِّهِ»^(٧).

ثانياً: في الاصطلاح

وأما في الاصطلاح فقد شاع استعمال التلاحق أو اللحق عند أوائل النحويين بمعنى الزيادة، وهو ما ظهر في بعض كلماتهم، من ذلك قول سيبويه (ت ١٨٠هـ) في باب ما أعرب من الأعجمية: «كما أن لدن في غُدُوَّةٍ حَالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها، كأنه أَلْحَقَ التَّنوينَ في لغة من قال: لَدٌ»^(٨)، وقوله: «مَنْ كَانَتْ أَمْكُ وَأَيُّنَ كَانَتْ أَمْكُ،

٥- التعاقب

أشار الأزدي (ت ٣٢١هـ) إلى هذا المعنى بقوله: «جَاءَ فَلَانٌ عَلَى عَقْبِ فَلَانٍ إِذَا جَاءَ عَلَى أَثَرِهِ»^(٤). وكذلك فعل ابن فارس في أحد أصلي مادة (عقب)، إذ قال: «الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخِرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعِ

(١) الزخشي، أساس البلاغة، ص ٢٤٨، مادة (درك).

(٢) الفراهيدي، كتاب العين، ج ٢، ص ٢٢، مادة (ردف).

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ١١٤، مادة (ردف).

(٤) الأزدي، جوهرة اللغة، ج ١، ص ٣٦٤، مادة (عقب).

(٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٧٧ مادة (عقب).

(٦) الفراهيدي، كتاب العين، ج ٨، ص ١٣٤، مادة (تلا).

(٧) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ١٠٢، مادة (تلا).

(٨) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٠.

أَلْحَقَ تاء التأنيث لما عني مؤنثاً^(١)، أراد زيادة التنوين والتاء، وقد صرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بإرادة معنى الزيادة بقوله: «زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأنّ ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء»^(٢).

ويأتي الإلحاق بمعنى الاتباع، من ذلك قول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في مقدمة الشافية: «سألني من لا يسعني تخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف»^(٣)، وإلى ذلك - أيضاً - أشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ألفيته قائلاً:

«وَشِبْهِ دَيْنٍ وَبِهِ عُشْرُونَا

وَبَابُهُ أَلْحَقَ وَالْأَهْلُونَا»^(٤)

أراد أنّ هذه الألفاظ وبابها تبعت في حكمها جمع المذكر السالم.

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤١٥.

(٢) المازني، المنصف، ج ١، ص ٣٤ - ٣٥.

(٣) المالكي، الشافية في علم التصريف، ص ٥.

(٤) الجياني، ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١١.

والذي يظهر ممّا تقدّم أنّ مصطلح التلاحق كان شائعاً في استعمالات القدماء بمعنى التبعية، أي أن يدخل اللفظ في تبعيّة غيره في الحكم. ولأجل ذلك قد يستلزم أن يزداد إلى اللفظ شيء ما؛ ليدخل التابع في حكم المتبوع.

المطلب الأول

تلاحق الفعل الماضي

من المعلوم أنّ الفعل الماضي يدلّ على ما مضى من الأحداث^(٥)، أو هو «ما عُدِم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده»^(٦)، وجعل الزجاجيّ (ت ٣٤٠هـ) علامته حُسن مجيء أمس معه وبناءه على الفتح فقال: «الماضي ما وقع وانقطع وحسن معه أمس وكان مبنياً على الفتح ما لم يمتنع من منعه مانع»^(٧)، وذكر الرضيّ (ت ٦٨٦هـ) أنّ «الماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك مبنيّ على الفتح»^(٨)، ومع هذا فقد يأتي الفعل الماضي للدلالة على أزمنة متعددة، فقد يكون دالّاً على الماضي

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٢٠٧.

(٧) الاشبيلي، شرح جمل الزجاجيّ، ج ١، ص ١٢٩.

(٨) الاسترابادي، شرح الرضيّ، ج ٢، ص ٧٩٧.

المطلق قريباً سواء أكان أم بعيداً، وقد يراد منه الزمن القريب حصراً، وذلك إذا صُدِّرَ بـ (قد)، وربما خرج الفعل الماضي للدلالة على المستقبل وذلك حين يراد منه الدعاء، نحو غَفَرَ اللهُ لك، أي: ليغفر الله لك، وكذا إذا تضمن معنى الوعد والوعيد إشارة إلى قطعية حصولها، ولا يخفى ما في ذلك من ملمح بلاغيٍّ، كذلك ينقلب زمنه إلى المستقبل إذا دخلته أداة الشرط، أو (ما) الظرفية، أو نُفي بـ (لا) أو (إن)، أو عُطف على الفعل المضارع^(١).

ومن صور تلاحق الفعل الماضي في دعاء الإمام العسكري عليه السلام قوله: «يَا مَنْ يُرَدُّ بِالطَّفِّ الصَّدَقَةُ وَالِدُّعَاءِ عَنْ أَعْنَانِ السَّمَاءِ مَا حَتَمَ وَأَبْرَمَ مِنْ سُوءِ الْقَضَاءِ»^(٢)، إذ لَاحَقَ عَلَيْهِ السلام بين الفعلين (حَتَمَ، وَأَبْرَمَ)، والذي يبدو أن الدلالة الزمنية في كليهما هي مطلق الماضي، من دون النظر إلى بُعد الزمن أو قربهِ، فليس في الكلام ما يخصصهما في إحداها.

(١) ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٢٦٧ - ٢٧٨، و ينظر: زغير، الجملة الفعلية في شعر أبي طالب، ص ٣٧ - ٤١.

(٢) ينظر: ابن طاووس، مهج الدعوات ومنهج العبادات، دعاء الإمام العسكري في كلِّ صباح، ص ٣٣٢ - ٣٣٤.

والحتم: هو الأمر اللازم الواجب الذي لا بدَّ من فعله، ويقال: حتم الله الأمر، أي: قضاه^(٣)، والبرم من الإحكام أيضاً، فإبرام الأمر إحكامه^(٤)، فكأنَّه عَلَيْهِ السلام يقول: إِنَّكَ يَا إلهي رددت عني قضاءك الذي أحكمته عليَّ إحكاماً، وإبراماً بألطف الصدقة والدعاء، على أننا يمكن أن نتلمس في الفعل (أبرم) الشدَّة في الإحكام، ذلك أنَّ الأمر إذا أحكم فهو مبرم^(٥)، زد على ذلك زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي (فَعَلَ) مما يكسبه التعدية بتصيير الفاعل مفعولاً^(٦)، وفي ذلك قوة للفعل، كما أنَّ استعمال الواو العاطفة بين الفعلين فيها دلالة على إرادة المبالغة من

(٣) ينظر: الازدي، جمهرة اللغة، ج ١، ص ٣٨٧، مادة (حتم)، ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٥، ص ١٨٥٢، مادة (حتم)، و ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ١١٣، مادة (حتم).

(٤) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٢٣١، مادة (برم)، و ينظر: ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، ج ١٠، ص ٢٧١، مادة (برم).

(٥) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ج ٣١، ص ٣٦٦، مادة (برن).

(٦) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٧٠، و ينظر: اللمع في العربية، ج ٢، ص ١٦١.





جهة قصد الاستمرار والتكثير، إذ إنّ استعمال الواو العاطفة بين الأفعال قد يراود منه الدلالة على الاستمرار والتكثير^(١).

ونحسب أنّ استعمال اسم التفضيل (ألف) فيه اكتناز لشرط الصدقة، والدعاء الرافعين لهذا القضاء، إلا وهو الإخلاص لله تبارك وتعالى، فما لم يكن هذا الشرط موجوداً فلا عبرة بهذه الصدقة أو ذاك الدعاء.

ومهما يكن من أمر فإنّ الذي يبدو أنّ الإمام عليه السلام استعمل التلاحق بين الفعلين لتوكيد الحتمية في سوء القضاء في مقابل استعماله الصدقة والدعاء في ردّ ذلك القضاء وتغييره، على أنّ التلاحق جاء تصاعدياً من جهة الشدة.

ومن صور التلاحق الأخرى للفعل الماضي في دعائه عليه السلام قوله: «يَا مَنْ إِذَا وَعَدَ وَفَى وَإِذَا تَوَعَّدَ عَفَا»، إذ ورد الفعلان الماضيان (وَعَدَ، وَفَى) دالّين على الاستقبال لاقتراحهما بأداة الشرط (إذا)، ومجيء الشرط ماضياً فيه إرادة لإنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى بقوله: «وكذا قولهم (إنّ

قمتَ قمتُ) فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، وذلك أنّه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتّى كأنّ هذا وقع واستقر»^(٢)، فقوله عليه السلام: (إذا وعد وفى) دالّ على أنّ الوعد متى ما حصل فإنّ الوفاء به منجز لا محال، وقد أكدت على هذا المعنى نصوص عدّة من الذكر الحكيم، منها قوله تعالى: (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) [الإسراء من الآية: ١٠٨]، وكذا قوله تعالى: (أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) [يونس من الآية: ٥٥].

ومعلوم أنّ (الوعد) مستعمل في الخير والشر^(٣)، إلّا أنّ الإمام عليه السلام استعمله هاهنا في الخير خاصة، بدلالة أنّه عطف عليه قوله: (إذا توعّد وفى) والوعيد لا يكون إلّا في الشر^(٤).

وثمّة دلالة أخرى في مجيء فعل الشرط ماضياً وهي الدلالة على الوقوع

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٠٥، وينظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٤، ص ٤٨.

(٣) ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٢، ص ٥٥١، مادة (وعد).

(٤) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٦، ص ٢٥، مادة (وعد).

(١) ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ١٩٧.



الدفعه واحده وليس تدريجياً^(١) وهو ما يتناسب ومضمون العبارة موضوع البحث.

هذا بحسب الصنعة النحوية، إلا أن الأمر مع الله تبارك وتعالى أوسع، فما دام الفعل منسوباً له جلّ وعلا، فهو دالّ على الاستمرار والتجدد، ففي كلّ آن حصل فيه الوعد أو الوعيد فإنّ نتيجته الوفاء والعفو ما دام العبد مستحقاً لذلك، وليس هذا إلاّ لأنّه تبارك وتعالى واسع الرحمة.

و جاء التلاحق ثلاثياً في قول الإمام عليه السلام: «فَطَالَ مَا عَوَّدْتَنِي الْحُسْنَ الْجَمِيلَ وَأَعْطَيْتَنِي الْكَثِيرَ الْجَزِيلَ وَسَتَرْتَ عَلَيَّ الْقَبِيحَ»، إذ لاحق في هذا المقطع بين الأفعال (عوّد، وأعطى، وستر)، وقد صدره بقوله: (طال ما)، الدال على الكثرة والمبالغة، على تقدير: طال تعويدك الحسن الجميل، وعطاؤك الكثير، هذا على أساس أنّ (ما) مصدرية، وهو أفضل من جعلها كافة ومكفوفة^(٢).

ثمّ ينتقل الإمام عليه السلام إلى بيان جانب آخر من نعم الله تبارك وتعالى ألا وهو ستر ما يصدر من العبد من قبائح، وهذا يمكن أن نصلح عليه بالنعمة السلبية، أي سلب العيوب عن العبد.

فأظهر لنا الإمام عليه السلام في ضوء هذا التلاحق أنّ عطاءه سبحانه وتعالى بغير حساب.

المطلب الثاني

تلاحق الفعل المضارع

الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة: (الهمزة، أو النون، أو التاء، أو الياء)، نحو: (أفعل، نفعل، تفعل، يفعل)^(٣)، وهو معرب لمضارعه الأسماء،

(١) ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٤، ص ٤٨.

(٢) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ج ٢، ص ٧٢.

(٣) ينظر: الزمخشري، المفصل، ج ١، ص ٣٢١.

وإذا تأملنا في أزمنة الأفعال



أي: تقع موقعها في المعنى، تقول زيد يقوم وزيد قائم فيكون المعنى فيهما واحداً كما قال عز وجل: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [النحل من الآية: ١٢٤]، أي: الحاكم^(١).

أما من جهة الزمن فإنَّ للفعل المضارع دلالات عدّ، أبرزها دلالته على الحاضر والمستقبل ما لم يكن مصحوباً بما يخصه في أحدهما، كالسين أو سوف المخصصتان للمستقبل^(٢)، أو اللام المخلصة للحال^(٣)، وكذا إذا اقترن بظرف يدل على الحال، نحو: الحين، الساعة، الآن^(٤).

وقد يخرج الفعل المضارع من دلالة الحال أو الاستقبال إلى الدلالة على الزمن الماضي وذلك في مواضع أشهرها: إذا دخلت عليه أداتي النفي (لم، لما)، أو (قد) التي للتقليل، أو (لو) الشرطية، أو (ربما) المختصة بالفعل الماضي، أو كونه خبراً في

باب كان^(٥).

ومن صور تلاحق الفعل المضارع في دعاء الإمام العسكري عليه السلام قوله: «وَإِنَّكَ تَقْبِضُ وَتَبْسُطُ وَتَمَحُو وَتُثَبِّتُ وَتُبْدِئُ وَتُعِيدُ وَتُحْيِي وَتُمِيتُ وَأَنْتَ حَيٌّ لَا تَمُوتُ»، إذ أورد في هذا المقطع ثمانية أفعال متلاحقة على هيئة أربعة صور من الأضداد، تمثل بعض صفاته جلّ وعلا الفعلية^(٦)، التي تجمعها الدلالة الزمنية المطلقة على الحال والاستقبال من دون تخصيص لأحدهما، وهي:

(تقبض تبسط)، (تمحو × تثبت)،
(تبدئ × تعيد)، (تحيي × تميّت).

ومعنى القبض: القتر والضيق، ويقابله البسط، وفيه إشارة إلى قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة من الآية: ١٤٥]، والمعنى: أنت يا إلهي القابض للرزق والباسط له، تقتره وتبسطه على وفق المصلحة والحكمة المتعالية، فالأمر كله بيدك^(٧).

أما قوله تمحو وتثبت، فإشارة إلى

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١.

(٢) ينظر: السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٣٩.

(٣) ينظر: ينظر: الزمخشري، المفصل، ج ١، ص ٣٢١.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٧.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٧.

(٦) ينظر: المظفر، عقائد الإمامية، ص ٥٢.

(٧) ينظر: السبزواري، مواهب الرحمن في تفسير

القرآن، ج ٤، ص ١٢٦.

قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ) [أسورة الرعد من الآية: ٣٩]، فالمحو إذهاب لرسم الشيء وأثره^(١)، وقد قوبل في الآية بالإثبات الذي هو إقرار الشيء في مستقره بحيث لا يتحرك^(٢)، فتمحي يا رب من الآجال وغيرها وثبت أخرى بحسب ما تقتضيه حكمتك.

وفي قوله: تبدئ وتعيد إشارة إلى قوله تعالى: (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ) [البروج: ١٣]، أي: يخلق الخلق، ثم يفنيهم، ثم يعيدهم أحياء ليجازيهم في يوم القيامة^(٣)، فأنت يا إلهي الذي يبدئ خلقه ويعيدهم.

ثم يختم ﷺ هذا المقطع من دعائه بقوله: تحيي وتميت، وفيه إشارة لنص قرآني شريف هو قوله تعالى: (وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ) [آل عمران من الآية: ١٥٦]، أي أمر الحياة والممات بيدك يا رب^(٤).

(١) ينظر: ابن سيدة، المحكم، ج ٣، ص ٤٥٤، مادة (محب).

(٢) ينظر: ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٣٩٩، مادة (ثبت).

(٣) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٣١، ص ١١٤.

(٤) ينظر: الزخشي، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، ج ١، ص ٤٣١.

وغير خاف ما يطم عليه هذا الحشد من الأفعال من تأكيد على أن الله تبارك وتعالى هو المتصرف المطلق في موجودات هذا الكون؛ لأنها مخلوقاته وهو القيوم عليها، كذلك نلاحظ نبرة تصاعدية في اختيار هذه الأفعال وانتظامها، إذ بدئها بالقبض والبسط في إشارة إلى أن العطاء والمنع منه، ثم المحو والإثبات إشارة إلى أن التغير منه، ثم البدء والإعادة منه، وختمها بالإقراء بأن الحياة والموت منه، ويبدو أن الأخير يمثل أعلى مراتب الاعتراف بقدرة الله وسلطانه وقيوميته على خلقه؛ لأن «الذي يحيي ويميت هو الذي يتصرف في الوجود في خلق ذواته وتسخير كواكبه وحركاته»^(٥).

ومن مظاهر التلاحق الأخرى للفعل المضارع قوله ﷺ: «يَا مَنْ يَمْلِكُ حَوَائِجَ السَّائِلِينَ، يَا مَنْ يَعْلَمُ مَا فِي صَمِيرِ الصَّامِتِينَ»، إذ لاحق ﷺ في هذا المقطع بين الفعلين (يملك، ويعلم)، وقد مثل هذان الفعلان صفتين من الصفات الذاتية لله تبارك وتعالى، هما صفة القدرة التي قد يعبر عنها بالملك^(٦)، والعلم الذي هو

(٥) أبو الفداء، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٤٢٤.

(٦) ينظر: الشيرازي، شرح الصحيفة السجادية،



الإحاطة بالموجودات، وليس القول بتعدد الصفات الذاتية يعني الإثنية فيها، بل هي متحدة مع الذات المقدسة، فقد رتبته من حيث هو عالم وعلمه من حيث قدرته^(١).

والذي يبدو أنّ الدلالة الزمنية للفعل المضارع ههنا بحسب الظاهر هو الحال والاستقبال، وأنّ الغرض من هذا التلاحق هو المبالغة في المدح والتأكيد منه عليه.

وجاء التلاحق في الفعل المضارع المنفي في قوله عليه السلام «يَا مَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجَشُّمِ حَرَكَةٍ وَلَا انْتِقَالٍ يَا مَنْ لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ يَا مَنْ لَا يُحِيطُ بِهِ مَوْضِعٌ وَلَا مَكَانٌ»، فقد لاحق بين الأفعال (لا يحتاج، ولا يشغله، ولا يحيط به)، وهذه الأفعال تشير إلى ما يعرف في علم الكلام بالصفات السلبية، أي الصفات التي لا تليق بالذات المقدسة، إذ نزه عليه السلام في كلّ فعل من هذه الأفعال الباري عما لا يليق به، فسلب في الفعل الأول صفة الحركة والانتقال، وسلب في الثاني صفة الانشغال بشيء عما سواه، أو عدم الإحاطة بالأشياء دفعة واحدة، وسلب في الفعل الثالث صفة

ص ١٥٨.

الجسمية.

من هنا نجد أنّ تلاحق هذه الأفعال قد نزه الباري عما لا يليق أن يوصف به، ومن ثمّ أشارت هذه الأفعال بتلاحقها إلى أنّه جلّ وعلا ليس كمثله شيء.

المطلب الثالث

تلاحق فعل الأمر

فعل الأمر حدث «علامته مركبة من مجموع شيئين وهما دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة»^(٢)، وقيل: «إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب، وقبولها نون التوكيد»^(٣)، وجمع النجدي (ت ١٣٩٢هـ) بين القولين وزاد عليه علامة أخرى، فقال: «علامة فعل الأمر دلالته على الطلب، واشتقاقه من المصدر، وقبوله نون التوكيد ... وياء المؤنثة المخاطبة»^(٤)، على أنّ الدلالة على الطلب لا بدّ أن تحصل من الفعل نفسه لا ممّا هو عرض عليه، فالفعل (لتخرج) وإن كان دالاً على طلب حصول شيء في المستقبل (٢) الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ٣٠.

(٣) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٨.

(٤) النجدي، حاشية الأجرومية، ص ٢١.

(١) ينظر: المظفر، عقائد الإمامية، ص ٥٢.

إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةُ حَصَلَتْ مِنْ لَامِ الْأَمْرِ
لَا مِنَ الْفِعْلِ نَفْسِهِ^(١).

أَمَّا دَلَالَةُ فِعْلِ الْأَمْرِ الزَّمْنِيَّةُ فَهِيَ
طَلَبُ حَصُولِ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْقَرِيبِ
أَوِ الْبَعِيدِ غَالِبًا؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ بِهِ حَصُولُ
مَا لَمْ يَحْصُلْ، أَوْ دَوَامُ مَا هُوَ حَاصِلٌ، وَرَبَّمَا
يُخْرِجُ الزَّمْنَ فِي الْأَمْرِ إِلَى الْمَاضِي إِذَا أُرِيدَ
مِنَ الْأَمْرِ الْخَبَرُ، كَأَن يَصِفَ جُنْدِي بَعْدَ
الْحَرْبِ مَوْقِعَةً شَارَكَ فِيهَا، فَيَقُولُ صَرَعْتُ
كَثِيرًا مِنَ الْأَعْدَاءِ، فَتَجْبِيهِ: أَقْتُلْ وَلَا لَوْمَ
عَلَيْكَ^(٢).

وَمِنْ مَظَاهِرِ التَّلَاحُقِ فِي فِعْلِ
الْأَمْرِ فِي دَعَاءِ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَوْلُهُ: «وَاهْدِنِي مِنْ عِنْدِكَ وَأَفْضُ عَلَيَّ مِنْ
فَضْلِكَ وَانْشُرْ عَلَيَّ مِنْ رَحْمَتِكَ وَأَنْزِلْ عَلَيَّ
مِنْ بَرَكَاتِكَ»، جَاءَتْ أَفْعَالُ الْأَمْرِ (اهْدِنِي،
وَأَفْضُ، وَانْشُرْ، وَأَنْزِلْ) فِي هَذَا الْمَقْطَعِ
مُتَلَاحِقَةً، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الدَّلَالَةَ الزَّمْنِيَّةَ
لَهَا هِيَ الْمُسْتَقْبَلُ الْقَرِيبُ، فَهُوَ الْمَرْجُو مِنْ
الدَّعَاءِ بِلَا شَكٍّ.

المتأمل في ترتيب هذه الأفعال

(١) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص ٤٨.

(٢) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص ٦٥.

يَسْتَشْعِرُ تَسْلِسِلًا لَطِيفًا فِيهَا، إِذْ بَدَأَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
بَطَلَبِ الْهَدَايَةِ - أَوَّلًا - مِنَ الْمَوْلَى تَبَارَكَ
وَتَعَالَى، كَوْنَهَا أَمُّ النِّعَمِ، إِنْ عُدِمَتْ لَمْ يَعُدْ
لِسِوَاهَا قِيَمَةٌ تَذَكُّرٌ، وَمِنْ الْمَلَا حِظِّ أَنَّ الْإِمَامَ
عَدَّى الْفِعْلَ (هَدَى) بـ (مِنْ) مَعَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى
بِنَفْسِهِ، وَفِي ذَلِكَ إِشْعَارٌ بِشِدَّةِ التَّصَاقِ
الْهَدَايَةِ بِمُفِيزِهَا وَهُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثُمَّ
يَتَنَقَّلُ إِلَى طَلَبِ الْفِيوضَاتِ الْإِلَهِيَّةِ بِصُورٍ
مُتَعَدِّدَةٍ مَبَالِغَةٍ فِي التَّأَكُّيدِ، فَيَلَا حِقَ بَيْنَ
ثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ بِطَرِيقَةٍ تَنَازُلِيَّةٍ، فَبَدَأَ بِأَوْسَعِهَا
وَأَشْمَلِهَا (أَفْضُ) مِنَ الْفِيضِ وَهُوَ مَا كَثُرَ
وَسَالَ^(٣)، ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِمَا هُوَ أَقْلُ (انْشُرْ) مِنَ
النَّشْرِ بِمَعْنَى فَتْحِ الشَّيْءِ وَتَشْعِبُهُ^(٤)، وَخَتَمَ
بِالْأَقْلِ (أَنْزِلْ) مِنَ النَّزُولِ، أَيِ: هَبْوَطِ
الشَّيْءِ وَوُقُوعِهِ^(٥).

وَمِنْ صُورِ تَلَا حِقِ فِعْلِ الْأَمْرِ
الْأُخْرَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَعَجَّلْ فَرَجِي وَأَقِلْ
عَثْرَتِي وَارْحَمْ عَثْرَتِي وَارْدُدْنِي إِلَى أَفْضَلِ
عَادَاتِكَ عِنْدِي وَاسْتَقْبِلْ بِي صِحَّةً مِنْ
سُقْمِي»، فَالْأَفْعَالُ (عَجَّلْ، وَأَقِلْ، وَارْحَمْ،

(٣) ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج ٧، ص ٦٥، مادة (فيض).

(٤) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٤٣٠، مادة (نشر).

(٥) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٤١٧.



واردد، واستقبل) وردت متلاحقة، ولا جرم أن الدلالة الزمنية المرادة منها هي المستقبل القريب، ولا يخفى ما في الفعل (عجل) من المبالغة في الحث والإسراع^(١) في ذلك الفرع.

وثمة صور يتيمة للتلاحق الفعلي

في دعاء الإمام العسكري عليه السلام وردت فيها الأفعال متشابكة ذلك في قوله: «يَا مَنْ يُزِيلُ بِأَذْنَى الدَّوَاءِ مَا غَلِظَ مِنَ الدَّاءِ»، فنلاحظ أن الفعلين (يزيل) و(غلظ)، اختلفا من جهة الزمن فجاء الأول مضارعاً للإشارة إلى استمراريته، وأنه يقع آنأ بعد آن، بينما جاء الفعل الثاني ماضياً مبالغة في أن أمر الداء عظم واستحكم، وكأنه عليه السلام يلمح إلى عظيم قدرة الله تبارك وتعالى وأن لا شيء - مهما عظم - يقف أمام هذه القدرة.

ثم يطلب عليه السلام - من خلال تحشيد مجموعة الأفعال الأخرى - إصلاح حاله بإقالة العثرة التي هي الذنب، برفعها واحتمالها^(٢)، والإرجاع إلى أفضل العادات، وتغيير حال سقمه بحال صحّت، مع توسّله بالله جلّ شأنه أن يرحم عبرته (دموعه).

ومن مظهرات التلاحق - أيضاً - قوله عليه السلام «وَمَهْدِي وَأَعْنِي عَلَى اسْتِغْفَارِكَ وَاسْتِقَالَتِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْنَى الْأَجَلُ وَيَنْقَطَعَ الْأَمَلُ»، لا تختلف الدلالة الزمنية للفعلين (مهّد، وأعن) عمّا سبقهما، إذ يدلان على المستقبل القريب، وغير خاف ما يشتمل عليه الفعل (مهّد) من البسط والتوطئة والإصلاح^(٣)، من هنا فقد قدّمه عليه السلام على

(١) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٢٣٧ مادة (عجل).

(٢) ينظر: ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والاثر، ج ٤، ص ١٠٤، مادة (قلقل).

(٣) ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٥، ص ٥٤١، مادة (مهّد).

خلص البحث إلى حزمة من النتائج مثلت ثمرته، ومن أهمها:

١- إن مفهوم التلاحق كان حاضراً في كتب اللغة لا بلفظه بل بمفهومه.

٢- جاء التعبير عن مفهوم التلاحق بأكثر من مصطلح (التتابع، والاطراد، والتدارك، والترادف، والتعاقب، والتوالي).

٣- التلاحق بوصفه مصطلحاً شاع عند أوائل النحويين، إلا أنه كانت له دلالات مختلفة، منها: الزيادة والاتباع.

٤- كان التلاحق الفعلي المتفق في دعاء الإمام العسكري عليه السلام هو الأكثر، وعلى النحو الآتي: تلاحق في الفعل الماضي، وتلاحق في الفعل المضارع وتلاحق في فعل الأمر.

٥- وردت حالة واحدة في دعائه عليه السلام كان التلاحق فيها متشابكاً بين الفعل المضارع والفعل الماضي.

٦- كان الغرض من التلاحق - غالباً - تأكيد المعنى وتحقيقه.

٧- أظهرت بعض صور التلاحق جنة بلاغية من جهة اختيار الفعل نفسه تارة، ومن جهة تركيبه تارة أخرى.

١. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٤. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن اسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٥. ابن طاووس، أبو القاسم رضي الدين علي بن موسى بن جعفر الحسيني (ت ٦٦٤هـ)، مهج الدعوات ومنهج العبادات، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.



٦. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٧. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
٨. الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٩. الاسترآبادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
١٠. الأشبيلي، علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق صاحب أبو جناح، طبعة وزارة الأوقاف، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط ١، ١٩٨٠م، ١٩٨٢م.
١١. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية
- ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
١٢. الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١١، ١٣٨٣، ١٩٦٣م.
١٣. الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٤. الجياني، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، ألفية ابن مالك، دار التعاون.
١٥. حسن، عباس (ت ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط ١٥.
١٦. الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
١٧. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين (ت ٦٠٦هـ)،

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير أو تفسير
الرازي، دار احياء التراث العربي، بيروت،
ط ٣، ١٤٢٠هـ.

١٨. الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد
بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى
(ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر
القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين،
دار الهداية .

١٩. زغير، عبد الخالق، الجملة الفعلية
في شعر أبي طالب، مجلة كلية التربية جامعة
واسط، العدد السادس عشر، حزيران،
٢٠١٤م.

٢٠. الزمخشري، أبو القاسم محمود جار
الله (ت ٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق
غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣،
١٤٠٧هـ.

٢١. الزمخشري، أبو القاسم، جار الله
محمود بن عمرو بن أحمد، (ت ٥٣٨هـ)،
أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون
السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٢. الزمخشري، المفصل في صنعة
الإعراب، تحقيق علي أبو ملح، مكتبة
الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

٢٣. السامرائي، فاضل صالح، معاني
النحو، دار احياء التراث العربي، بيروت،
ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢٤. السبزواري، السيد عبد الأعلى
الموسوي (ت ١٤١٤هـ)، مواهب الرحمن
في تفسير القرآن، مطبعة شريعت، قم،
ط ٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢٥. سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن
قنبر الملقب (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق
عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٦. السيوطي، الامام الحافظ جلال
الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،
تحقيق عبد الحميد هندايي، المكتبة الوقفية،
مصر، ١٣٢٧هـ .

٢٧. الشيرازي، السيد محمد الحسيني،
شرح الصحيفة السجادية.

٢٨. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب
العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم
السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٩. المازني، أبو الفتح عثمان بن جني
الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المنصف شرح
كتاب التصريف لأبي عثمان، دار احياء
التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.



٣٠. المالكيّ، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين ابن الحاجب الكرديّ (ت ٦٤٦هـ)، الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٣١. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣٢. المظفر، الشيخ محمد رضا، عقائد الإمامية تحقيق عبد الكريم الكرمانيّ، مؤسسة الرافد للمطبوعات، بغداد، ٢٠١١.

٣٣. النجديّ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصميّ الحنبليّ (ت ١٣٩٢هـ)، حاشية الأجرومية.

٣٤. يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.